

## إصدارات جديدة

### مياه النيل.. السياق التاريخي والقانوني

تأليف الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه

صدر الكتاب هذا العام (٢٠٠٥) عن مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ويقع في ٢٧٦ صفحة. وهو كتاب موثق عن تاريخ النيل الحديث يتناول المسألة منذ مطلع القرن العشرين حتى مطلع هذا القرن وما جد فيها على نطاق مجموعة دول حوض النيل.

يعالج الكتاب السياق التاريخي والقانوني لمياه النيل في مقدمة وتسعة فصول وملاحظات ختامية.

يقدم الفصل الأول وصفاً عاماً لمنابع النيل الإثيوبية والاستوائية. ويستعرض الفصل الثاني المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت إبان فترة النفوذ الأوربي في أفريقيا لحماية منابع النيل الإثيوبية والاستوائية. كما يبين موقف دول الحوض المستقلة من تلك الاتفاقيات والمعاهدات ومدى اتساق تلك المواقف مع سياق القانون الدولي.

أفرد الفصل الثالث لبيان وجهات النظر التي طرحت في المفاوضات التي دارت بين مصر والسودان بشأن مياه النيل في الفترة من سبتمبر ١٩٥٤ إلى أبريل ١٩٥٥. ويعرض هذا الفصل أيضاً للأزمة الحادة التي نشبت بين مصر والسودان في عام ١٩٥٨ حول ري الامتداد الجديد لمشروع الجزيرة (امتداد المناقل).

يستعرض الفصل الرابع أحكام اتفاق عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان وموقف دول الحوض الأخرى من الاتفاق. ويثير الفصل مسألة مهمة هي ما الأثر الذي سيرتبه

انفصال الجنوب عن شماله على اتفاق عام ١٩٥٩ إذا كانت تلك نتيجة الاستفتاء المتفق عليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

يغطي الفصل الخامس الاجتماعات الفنية غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل مع ممثلي حكومات شرق أفريقيا في الستينيات. يتطرق الفصل السادس إلى النظريات الأربع التي تطرح عادة كأساس لقانون المجاري المائية الدولية.

وخصص الفصل السابع لعرض تاريخ اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ وتوضيح صفتها الإطارية وتعريفها للمجرى المائي. كما ينظر هذا الفصل في أحكام حماية النظم الإيكولوجية وأحكام تسوية المنازعات التي نصت عليها الاتفاقية.

ويناقش الفصل الثامن المبادئ العامة المنصوص عليها في الاتفاقية وهي مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والالتزام بالإخطار المسبق بشأن التدابير المزمع اتخاذها على مجرى مائي دولي، والالتزام بالتعاون. ويتبع الفصل التاسع المراحل التي مرت بها مسيرة التعاون بين الدول المشاطئة للنيل.

أبرز الكتاب مسألة مهمة هي أنه لا يوجد حتى الآن نظام قانوني ومؤسسي شامل لنهر النيل. وأن تقاسم المياه يستوجب الاعتراف بحق كل دولة مشاطئة للنيل بأن تحصل على حصة منصفة ومعقولة من المياه.

يرجح الكاتب أن الخلاف على معايير تقاسم المياه واحد من أسباب تعثر الاتفاق على الإطار القانوني والمؤسسي للنيل خاصة ما يتعلق بالاستخدامات القائمة للمياه وما يمكن أن يعطى لهذه الاستخدامات من وزن.

يخلص الكاتب إلى أن الانتفاع المنصف والمعقول يتطلب قبول الحلول الوسط  
وإبداء التنازلات المتبادلة.  
ألحقت بالكتاب مجموعة من الوثائق يكشف عنها النقاب لأول مرة.